المعونة الأمريكية لمصر: من كامب ديفيد إلى ثورة يناير

عمار أحمد فايد*

ملخص

المتأمل في حصاد برنامج المساعدات الأمريكية لمصر لا يتردد في التسليم بأنه أقرب إلى (اتفاق تعاون) من كونه «مساعدات»؛ فما حصدته الولايات المتحدة من مكاسب اقتصادية وأمنية واستراتيجية- وهي الأهم- يفوق بكثير أي استفادة اقتصادية جزئية وظرفية نالتها مصر في المقابل.

لم تستهدف المعونة الاقتصادية معالجة جذور الفقر والأمية، أو إحداث تنمية حقيقية؛ بل استهدفت القضاء على القطاع العام، وألزمت الاقتصاد المصري بمعايير الاقتصاد الحر، دون وجود بنية اقتصادية وطنية قادرة على المنافسة أو ملتزمة بأولويات التنمية في مصر، في ظل غياب الإرادة السياسية، وهيمنة الفساد والاحتكار في العقد الأخير بشكل خاص.

عسكرياً، ضمنت مصر إمداداً منتظماً من السلاح الأمريكي، دون إخلال بميزان القوى المرتبط بأمن الولايات المتحدة وإسرائيل، مع تبني مصر الرؤى الأمريكية لقضايا المنطقة، بالإضافة لتسهيلات لوجستية تتعلق باستخدم الولايات المتحدة الأجواء المصرية وقناة السويس.

لم تكن الولايات المتحدة إذن صاحبة (اليد العُليا) التي تُعطي، ولم تكن مصر صاحبة (اليد السفلى) التي تأخذ! مع ذلك استُخدمت (المعونة) كأداة ضغط على نظام الرئيس المخلوع، في الوقت الذي وظف هو مصالح الولايات المتحدة لضمان الدعم الخارجي لنظامه.

يواجه المصريون تحديات كبيرة وآمال مشروعة، تتعلق بحقهم في استقلال إرادتهم السياسية والاقتصادية، وتحرير قرارهم الوطني من أية ضغوط أو توازنات تنتقص من دور مصر الإقليمي، وثقلها السياسي والحضاري الذي طال انتظاره.

تثير المعونة الأمريكية - من بين جميع المعونات الخارجية المقدمة لمصر - القدر الأكبر من الجدل والتساؤلات؛ فالظرف السياسي الذي ارتبط ببداية هذا البرنامج، وطبيعة الدور الأمريكي ومصالح أمريكا في المنطقة، ودور مصر الإقليمي، هذه الأسباب وغيرها جعلت من غير المستغرب أن يتسائل كثيرون في مصر عن أهداف تقديم معونة بهذا الحجم- ثاني أكبر معونة أمريكية خارجية- ومدى الاستفادة الحقيقية منها، ومدى استخدامها كورقة ضغط على النظام المصري، خاصة في مرحلة إعادة بناء النظام السياسي وتوزيع القوى فيه، بالإضافة لرغبة المصريين بعد الثورة في بناء وطنهم بعيدًا عن الهيمنة والتدخلات الخارجية. في الوقت نفسه، تتعالى أصوات داخل الولايات المتحدة نفسها بوقف أو تقليل حجم هذه المعونة.

في ضوء ما سبقَ تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل متوازن، ودراسة الأبعاد المحيطة

* باحث بمؤسسة نهضة للإعلام والأبحاث

ammar.fayed@nahdamedia.com

مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام، بدأ توسيع هيكل المعونة ليشمل تحويلات نقدية، وبدأ برنامج المعونة العسكري فعليًا 1979.

ببرنامج المعونة الأمريكية لمصر، بهدف تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا البرنامج، والجدل المصري الأمريكي حول مستقبله، في ظل التغيرات الناتجة عن ثورة يناير.

أولا: المعونة.. ثلاثة عقود وجدل لا ينتهي

تبلورت فكرة المعونات الدولية بنهاية الحرب العالمية الثانية عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج مارشال عن مبادرة، تهدف لإعادة إعمار دول أوروبا خلال محاضرة له في جامعة هارفرد، أُطلق عليها «مشروع مارشال»- في 5 يونيو 1947- وأعلن عزم الولايات المتحدة تقديم المساعدات، ودعا الاتحاد السوفيتي للاشتراك في هذا الجهد.[1] والمعونات هي (إجمالي المنح والقروض التي تقدم وفقًا لشروط ميسرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية)[2]، يضاف إلى هذا التعريف (المساعدات الفنية)- طبقًا لتعريف لجنة المساعدات الإنمائية- ويشترط أن تكون رسمية، كما يلاحظ استبعاد المعونات العسكرية من هذا التعريف.[3]

نشأة المعونة الأمريكية وتطورها

مرت العلاقات المصرية الأمريكية بمرحلتين منذ قيام ثورة يوليو 1952: الأولى من 1952-1973، حرصت فيها الولايات المتحدة على كسب ثقة النظام الجديد وبسط نفوذها في المنطقة خاصة مع تراجع نفوذ بريطاني طال بقاؤه. وفي إطار «الخطة الرابعة» في عهد الرئيس ترومان، زار وفد من خبراء أمريكين مصر في 1952، لكن مع تتابع الأحداث (سحب الولايات المتحدة وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي- العدوان الثلاثي على مصر- اتجاه مصر للكتلة الشرقية وصفقة الأسلحة التشيكية)، توترت العلاقة بين مصر والولايات المتحدة حتى وصل التوتر ذروته بقرار مجلس الشيوخ الأمريكي- يونيو-1965عدم بيع فائض الحاصلات الزراعية إلى مصر ومنع التعاون معها، ثم قطعت مصر العلاقات مع الولايات المتحدة في 6 يونيو[4] 1967.

المرحلة الثانية من عام 1973 حتى الآن: مع انتهاء حرب أكتوبر بدأ زمن العلاقة مع الكتلة الغربية يلوح في الأفق، أعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح لتشجيع المستثمرين

(1) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،(سلسلة عالم المعرفة) المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2000،ص:-17 18

(2) زينب عبدالعظيم، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة1981-1991، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة 1994، ص:127.

(3) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر(-1990 2005)، رسالة ماجيستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، 2010، ص:9

(4) دينا جلال ابراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري(1975-1983)،رسالة ماجيستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة1987،ص:3-7.

الأجانب بغرض تجاوز الوضع الاقتصادي بعد سنوات الحرب[1]. أعيدت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة رسميًا في 28 فبراير 1974، وقدم بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي قرضًا وضمانات بحوالي 100 مليون دولار لتمويل خط أنابيب للبترول، ثم صدر قانون المعونات الخارجية الأمريكية في أول يناير 1975 وكان نصيب مصر منه 250 مليون دولار[2]، ثم إنشاء مكتب «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» بمصر عام 1975[3]. مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام، بدأ توسيع هيكل المعونة ليشمل تحويلات نقدية، وبدأ برنامج المعونة العسكري فعليًا 1979.

شهدت الثمانينات وفترة حرب الخليج ذروة المعونة المقدمة لمصر، ومع التغيرات الدولية المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي، تغيرت أولويات المعونة بالنسبة للإدارة الأمريكية، وظهرت خطط خفضها بنحو 50٪ خلال عشرة سنوات بداية من 1999، مع بقاء حجم المعونة العسكرية ثابتا تقريباً.[4]

فرضت أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الأمريكية أولويات جديدة، فأعلن الرئيس بوش الابن في سبتمبر 2002 استراتيجية إدارته للأمن القومي، حيث جعل (التنمية العالمية)- لأول مرة- ركيزة ثالثة للأمن القومي بجانب الدفاع والدبلوماسية[5]. ظهر ذلك في زيادة نصيب برامج الدميقراطية والحوكمة حتى وصلت 16٪ من إجمالي ارتباط المعونة[6]، وزادت الضغوط على مصر لإجراء اصلاحات دستورية وسياسية، ورُبط التقدم في هذه الملفات ببرنامج المعونة. اعتمدت إدارة أوباما سياسة أقل حدة؛ ظهرت في الجزء الخاص بمصر من ميزانية الولايات المتحدة لعام 2010، حيث أشاد بدور مصر في المنطقة ونص على منحها 1.555 مليار دولار منها 1.3 مليار دولار كمساعدات عسكرية.

أهم برامج المعونة الأمريكية لمصر

تجاوزت المعونة الأمريكية الاقتصادية في الثلاثة عقود الأخيرة 28 مليار دولار أمريكي[7]، وتقرر البيانات الرسمية

(1) علي محمد علي، المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الاقتصاد المصري(1991-2004)، رسالة ماجيستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2008،ص: 67-68

(2) دينا جلال ابراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكيةعلى الاقتصاد المصري(1975-1983)، المرجع السابق، ص8-9

(3) علي محمد علي، المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر ...، المرجع السابق، ص:68

(4) أحمد خليل الضبع، التعاون الاقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله، مجلة السياسة الدولية، عدد 134، القاهرة، أكتوبر1998، ص: 156

(5) كيرت تارنوف ولاري نويلز، المساعدات الخارجية: نظرة عامة تمهيدية لبرامج وسياسات الولايات المتحدة (Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy). تقاريرخدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن، 15 أبريل 2004، متاح على الرابط: http://goo.gl/oBQBE

(6) سارة الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص64-65

(7) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "الشراكة المصرية الأمريكية: الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية 2004-2009"، متاح على الرابط: http://goo.gl/Z54OO

الأمريكية[1] حصول مصر في الفترة 1948 2012- على إجمالي مساعدات 71.6 مليار دولار، منها 1.3 مليار دولار معونة عسكرية سنوية منذ 1987 حتى الآن. أما أهم برامج المعونة، منذ بدايتها منتصف السبعينات، فهي:

برنامج الاستيراد السلعي

ويهدف إلى تمويل استيراد معدات ومواد خام أمريكية المنشأ للقطاع العام والخاص، عن طريق قروض ميسرة ومنح لا ترد، بالإضافة للتدريب على تشغيل وصيانة هذه المعدات. من القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج: هيئة السكك الحديدية وهيئة قناة السويس وهيئة الكهرباء المصرية[2]، وبلغت قيمته حوالي 8 مليار دولار أمريكي أي ما يقرب من ثلث برنامج المعونة خلال الفترة (1975-2008)[3].

برنامج القانون العام 480 لفائض الحاصلات الزراعية

قروض ميسرة لشراء سلع زراعية مثل القمح ودقيق القمح من الولايات المتحدة، تتحول لمنح لا ترد إذا استخدم حصيلة بيعها في التنمية القروية وتنظيم الأسرة والصحة[4]،

(1) جيرمي شارب، مصر في مرحلة انتقالية (Egypt in Transition)، تقاريرخدمة أبحاث الكونجرس، واشنطن 18 نوفمبر 2011، متاح على الرابط: http://goo.gl/v4YI5

(2) دينا جلال ابراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية، مرجع سابق، القاهرة1987، ص15.

(3) سارة الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية، مرجع سابق، ص67

(4) دينا جلال ابراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكيةعلى الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص19

بلغت حصة البرنامج حوالي 14٪ من إجمالي المعونة في الفترة (1975-2008)[5].

برنامج المشروعات

ويتمثل بمخصصات مالية يتم توجيهها لقطاعات معينة كالصناعة، الكهرباء، الصحة، التعليم، ومشاريع البنية الأساسية. ويلاحظ التزايد المستمر لهذا البرنامج في السنوات الأخيرة مع تغير أولويات المعونة تبعًا للتغيرات في أولويات الإدارة الأمريكية.

يوضح الشكل (1) حصص البرامج المختلفة للمعونة الاقتصادية بين عامي 1975 و2007.

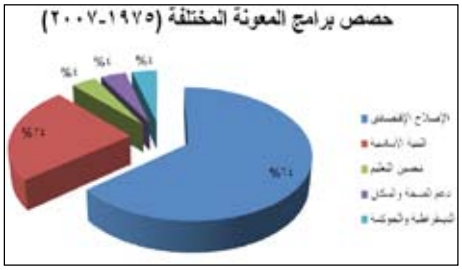

شكل رقم (1) التوزيع النسبي لأهم برامج المعونة الاقتصادية (1975-2007)[6]

ويلاحظ من الشكل أن تقوية مناخ الاستثمار استأثر بحوالي 15 مليار دولار- بما يتضمن من برنامج الاستيراد السلعي ودعم القطاع الخاص والتحويلات النقدية المباشرة.

البرنامج العسكري

تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية إلى (أصدقائها) في العالم، بلغت عام 2004،

(5) سارة الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص69

(6) المرجع السابق، ص57.

4.8 مليار دولار بما يعادل 23٪ من إجمالي المساعدات الأمريكية الموجه للعالم، وتشمل المعونات العسكرية ثلاثة برامج (حسب بيانات 2004)[1]:

- التمويل العسكري الخارجي (FMF) مخصص للمنح التي تمكن الحكومات من الحصول على معدات عسكرية أمريكية، ومعظمها موجه لدعم الاحتياجات الأمنية لإسرائيل ومصر، وبلغ 4.6 مليار دولار في2004، أي ما يقرب من 95٪ من إجمالي المعونات العسكرية.
- برنامج التعليم العسكري الدولي والتدريب (IMET) يوفر التدريب لضباط وعسكريين أجانب، وتبلغ تكلفته 91 مليون دولار.
- صناديق حفظ السلام تخصص لتدريب القوات الأفريقية، وجيش أفغانستان بإجمالي حوالي 125 مليون دولار.

تم تزويد مصر ببعض الأسلحة مثل طائرات (F16)، والطراز المطور منها (F-16C/D)، وطائرات هيليكوبتر بوينج طراز شينوك (CH-47D)، وطائرات الإنذار المبكر (E-2C) التي تنتجها شركة نورثروب غرومان (Northrop Grumman Corp)، وأنظمة مراقبة الطائرات وصواريخ باتريوت للدفاع الجوي المنتجة من شركة لوكهيد وريثيون (Lockheed and Raytheon Co) التي تعتبر أكبر مورد للبنتاجون من حيث المبيعات.

من أهم بنود البرنامج العسكري، الدبابة أبرامز أم1 إيه1 (Abrams Battle Tank M1A1) والتدريب عليها، وتشير التقارير لخطط الحصول على 1200 دبابة العام الحالي، وتتحمل شركة جنرال ديناميكس (General Dynamics Corp) مسؤولية تنفيذ المشروع[2].

مقابل 7.8 مليار دولار مساعدات عسكرية تلقتها في الفترة (1999-2005)، أنفقت مصر في نفس الفترة حوالي 3.8 مليار دولار لشراء أسلحة أمريكية، على النحو التالي[3]:

السلاح الخدمة	طائرات	صواريخ	بواخر	مركبات	أجهزة صيانة	أجهزة اتصال	أسلحة ذخائر	معدات تقنية	تدريبات ودراسات ومنشآت
النسبة	٪١٤	٪٩	٪٨	٪١٩	٪١٥	٪١٠	٪٩	٪٩	٪٩

جدول (1) نسب الأسلحة المختلفة التي تم شرائها من الولايات المتحدة (1999-2005)

ويوضح الجدول (2) مخصصات المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية، وإجمالي القيمة بالمليون دولار في السنوات العشر الأخيرة[4].

(1) كيرت تارنوف - لاري نويلز، المساعدات الخارجية: نظرة عامة تمهيدية لبرامج وسياسات الولايات المتحدة، سبق ذكره.

(2) التليجراف، المساعدات الأمريكية لمصر أغلبها للجيش، 29يناير2011، متاح على الرابط: http://goo.gl/zd7Nl

(3) تقرير صادر عن مكتب محاسبة الإنفاق الحكومي (GAO)، بعنوان: (حاجة الدولة ووزارة الدفاع لتقييم كيف يحقق برنامج التمويل العسكري لمصر أهداف السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة) State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt Achieves U.S. Foreign Policy and Security Goals، واشنطن، أبريل2006، متاح على الرابط: http://goo.gl/l4lLm

(4) تقرير صادر عن مكتب محاسبة الإنفاق الحكومي (GAO)، بعنوان: (حاجة الدولة ووزارة الدفاع لتقييم كيف يحقق برنامج التمويل

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساعدات اقتصادية	693	775	615	571	530	495	455	412	200	250
مساعدات عسكرية	1297	1300	1300	1292	1289	1300	1300	1289	1300	1300
الإجمالي	1990	2075	1915	1863	1819	1795	1758	1701	1500	1550

الجدول رقم (2): مخصصات المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية (2001-2010)

ثانيًا: المعونة الأمريكية.. كشف حساب

رغم التدفقات النقدية التي تمنحها المعونات للدول النامية وإسهامها في مشاريعها التنموية إلا أنها مازالت محل خلاف بين مؤيديها ومعارضيها؛ وتشير إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن 10٪ فقط من قيمة المعونات يتم توجيهها لتوفير احتياجات المواطنين الأساسية في الدول النامية، من هنا يعتمد المعارضون للمعونات الأجنبية على أنها لا تحقق ما ينتظر منها. خاصة وأن الدول المانحة تقدم تكنولوجيا لا تناسب طبيعة الدول النامية من حيث اعتمادها على رأس المال الكبير دون عمالة كبيرة، ويفرض ذلك على الدولة المتلقية أن تظل مرتهنة للتدريب وتشغيل وصيانة هذه الآلات. وينعكس ذلك على احتياطيات النقد الأجنبي في الدول النامية. كما تضطر الدول المتلقية لتنفيذ سياسات اقتصادية قد لا تلائمها استجابة لضغوط من الدول والهيئات المانحة مما ينعكس سلبا على تحقيق معدلات التنمية التي كانت تتوقعها[1].

من جهة أخرى، يؤمن البعض أن المعونات تقوم بسد فجوات الموارد المحلية بما يساعد على تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب[2]، حيث توفر تدفقات المعونة للدول النامية دعمًا مهمًا لاحتياطي العملات الأجنبية بها، كما تستفيد الدول النامية من تأخرها في برامج التعليم والصحة والبيئة من برامج المنح الموجهة لهذه القطاعات مما يساعدها على تحقيق التنمية المطلوبة[3].

وحتى مشروع مارشال – نواة فكرة المعونات الخارجية – مازال تقييمه محل خلاف بين الاقتصاديين؛ فيرى البعض أنه حقق نجاحاً واستعادت أوروبا بسببه قدرتها الإنتاجية، وأعاد الحياة للتجارة بين الدول الأوروبية، بينما يذهب آخرون أن نجاح مشروع مارشال يرجع للجهود المحلية الأوروبية التي انعكست على حجم الاستثمارات بمعظم دول أوروبا[4].

أسباب تقديم المعونة الأمريكية واستفادة الولايات المتحدة منها

حددت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في السنوات الأخيرة جوهر الأهداف التشغيلية للمساعدات الخارجية التي تقدمها، وتتمثل في تعزيز التنمية التحويلية، ولا

(1) زينب عبدالعظيم، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة1981-1991، سبق ذكره، ص:129

(2) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، سبق ذكره، ص15

(3) علي محمد علي، المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الاقتصاد المصري، سبق ذكره، ص32-33.

(4) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، 2000، ص:20-21

سيما في مجالات الحكم والقدرات المؤسسية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وتقوية الدول الضعيفة، وتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم المصالح الأميركية الجيوستراتيجية، وخاصة في العراق وأفغانستان وباكستان والأردن ومصر، وإسرائيل، وتخفيف من الأمراض العالمية والدولية، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). ونرصد أهم دوافع الولايات المتحدة من وراء تقديم المعونة فيما يلي:

الدوافع الاقتصادية

تستفيد الولايات المتحدة تجاريًا بمكاسب 2 مليار دولار في المتوسط سنوياً، وتمثل مصر قاعدة تنطلق منها الشركات الأمريكية إلى سوق الشرق الأوسط[1]. كما أن شروط برنامج المعونة وأولويات توجيهه تصب في صالح دعم الاقتصاد الأمريكي؛ بل ذهب البعض إلى أن استمرار المعونة يجعلها للولايات المتحدة وليس العكس[2]! من أمثلة ذلك:

من الشروط المتعلقة ببرنامج الدعم السلعي، تنص اتفاقية المعونة على أن «السلع الممولة من هذه المنحة أو القروض يكون أصلها ومنشؤها الولايات المتحدة الأمريكية، فيما عدا ما تحدده الوكالة في خطابات التنفيذ

تستفيد الولايات المتحدة تجاريًا بمكاسب 2 مليار دولار في المتوسط سنوياً، وتمثل مصر قاعدة تنطلق منها الشركات الأمريكية إلى سوق الشرق الأوسط

وتعليمات الشراء للسلع وما قد يتم الإتفاق عليه بخلاف ذلك كتابة»[3]، وبالتأكيد يحقق ذلك فوائد ومزايا للولايات المتحدة؛ حيث لا يلتزم موردو السلع من الطرف الأمريكي بأسعار السوق التنافسية، مما يؤدي لإنخفاض القيمة الحقيقية للمساعدات[4]. ويشير تقرير مكتب المحاسبة الأمريكية إلى أنه خلال الفترة من 1999-2003 تم استيراد سلع بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي قُدرت بحوالي 998 مليون دولار وفقًا لبيانات الوكالة الدولية، أي أن الاقتصاد الأمريكي استرد حوالي 10٪ من قيمة المعونة على هيئة أرباح خلال نفس فترة تقديمها! لذلك وُصف هذا البرنامج داخل مجلس الشيوخ الأمريكي نفسه باعتباره برنامج ابتزازي![5] وحافظ هذا البرنامج على تماسكه ولم يتعرض بشكل يذكر لخطط خفض المعونة.

تشترط المعونة تحمل الولايات المتحدة نفقات الشحن البحري للسلع المقدمة كمعونة وأن يتم الشحن على سفن أمريكية، ويلاحظ أن هذه النفقات تظهر في الموازنة العامة للولايات

(1) أحمد خليل الضبع، التعاون الاقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله، السياسة الدولية، عدد 134، القاهرة، أكتوبر 1998، ص155

(2) حسين شحاته، المعونة الأمريكية لمصر.. الاستغناء الممكن، دراسة على موقع إخوان أون لاين، القاهرة 2/ 1/ 2008

(3) دينا جلال ابراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص141

(4) زينب عبدالعظيم، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة 1981-1991، مرجع سابق، القاهرة 1994، ص: 128

(5) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص67-68.

المتحدة باعتبارها مخصصات معونة، لا باعتبارها دعم للصادرات مثلاً، أي أن الولايات المتحدة تستفيد من برنامج المعونة في دعم شركات النقل والشحن البحري لديها(1).

يمثل برنامج المعونة الغذائية- القانون العام 480 لفائض الحاصلات الزراعية- المرتبة الرابعة في مخصصات المعونة، ويعتبر أهم وسائل دعم المزارعين الأمريكيين، ولا يخفى تأثيره على توسيع التجارة الخارجية للولايات المتحدة وزيادة صادراتها الزراعية. وبينما تمثل هذه المحاصيل ضرورة أساسية لمصر في ظل التزايد السكاني ومشكلات الفقر، أي أن لها منفعة حدية عالية، لا تمثل للولايات المتحدة سوى «فائض» أي أن لها منفعة حدية صفر تقريبا(2).

ينص الفصل 511 من قانون الأمن المتبادل في فقرته الثانية على على أنه «لا يجوز منح أية مساعدات اقتصادية أو فنية لأية دولة من الدول اذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة».

تشترط المعونة حصول الولايات المتحدة على حصة «عادلة» من أي زيادة في مشتريات التجارة الزراعية لمصر، مما يعني إهدار لحق مصر في الاختيار بين البدائل المختلفة في السوق واضطرارها لشراء منتجات أمريكية المنشأ أعلى سعراً(3)؛ حيث تقدر بعض المصادر ارتفاع الأسعار الأمريكية بنسبة 40٪-60٪ عن أسعار السوق العالمية(4).

بالإضافة لكل ما سبق، فإن مصر بها أكبر بعثة في العالم للمعونة الأمريكية، سجلت مصروفاتها رقما قياسيًا عام 2003 يبلغ 73 مليون دولار لأغراض الإقامة والتدريب، وعام 2006 حوالي 24 مليون دولار لأجور العاملين والمزايا. كما تتمتع كافة البرامج التابعة للمعونة بإعفاء من الضرائب المقررة في مصر، وإعفاء موظفيها من ضرائب الدخل والشراء وغيرها(5).

الدوافع السياسية والاستراتيجية

ينص الفصل 511 من قانون الأمن المتبادل في فقرته الثانية على على أنه «لا يجوز منح أية مساعدات اقتصادية أو فنية لأية دولة من الدول اذا كانت هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة»(6)، إذًا فهناك أهمية بالغة للمصالح السياسية للولايات المتحدة تدفعها لتقديم ثاني أكبر معونة لمصر منذ منتصف السبعينات؛ ويمكن تلخيص أهم الدوافع السياسية والإستراتيجية في الآتي:

(1) دينا جلال ابراهيم، مرجع سابق، ص142-143

(2) سارة محمد الدمرداش، مرجع سابق، ص69-70

(3) جلال ابراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكيةعلى الاقتصاد المصري، مرجع سابق،ص150-151

(4) أحمد خليل الضبع،التعاون الاقتصادي واقعه وآفاقه ومستقبله، مرجع سابق، ص15.

(5) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص70-72.

(6) زينب عبدالعظيم، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية ...، مرجع سابق، ص:137.

الحفاظ على مسار التسوية

تسير المعونة الأمريكية لمصر منذ توقيعها في خط مواز لسير معاهدة السلام وتعتمد بشكل أساسي على موقف مصر من المعاهدة(1). وقد أكدت وثائق لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس أن استراتيجية المعونة لمصر تهدف لتحقيق مستويات معيشة ملائمة لتأكيد أهداف السلام، ويمكن تلخيص مسارات توظيف المعونة لدعم مسار التسوية في مسارات ثلاثة :

- **المسار الأول**: وضع الإطار النظري الذي يمهد لهذا التعاون، حيث قامت الوكالة المريكية للتنمية بتمويل دراسة عام 1997 عن أوجه التعاون المحتمل بين مصر وإسرائيل ورصد مبلغ 50 مليون دولار لتمويل هذا البرنامج.
- **المسار الثاني**: الدعم المالي والفني لمجريات التطبيع، مثل مشروع المزرعة التجريبية في السنطة بالغربية لعمل أبحاث مشتركة بين البلدين عام 1979
- **المسار الثالث**: إعطاء أولوية لمنطقة القناة دون غيرها، فإعادة تعميرها يضمن جدية مصر في عملية السلام وعدم نيتها الدخول في حرب مقبلة، بالإضافة لأهميتها قي التجارة الدولية(2). فكانت أول معونة مقدمة لمصر لتطهير القناة وإعادة تعميرها، وبلغت حصة منطقة القناة حتى منتصف 1977 حوالي 233 مليون دولار من إجمالي 234.5 مليون دولار بما يعادل 99.4٪ من إجمالي المعونات ذلك الوقت.

المصالح الإستيراتيجية والأمنية للولايات المتحدة في المنطقة

شهدت فترة حرب الخليج أعلى درجات التنسيق بين مصر والولايات المتحدة، زادت فيها قناعة الإدارة الأمريكية بدور مصر الهام في المنطقة بالإضافة لأهمية الحفاظ على مصادر النفط وتأمين قناة السويس. وتشير الوثائق الإستراتيجية الصادرة عقب حرب الخليج عن البيت الأبيض والبنتاجون إلى محاور هامة:(3)

- الأول: الإلتزام بأمن اسرائيل وضمان تفوقها النوعي والإلتزام بأمن الدول الصديقة ومن بينها مصر.
- الثاني: الحفاظ على السلام المصري الإسرائيلي واعتباره مصلحة أمريكية.
- الثالث: الاستفادة من الدور الريادي لمصر في دعم الإستقرار في المنطق.
- الرابع: التعاون مع مصر في مواجهة التهديدات الموجهة إلى الأصدقاء المشتركين.
- الخامس: تحديث القوات المسلحة المصرية لتخفيف العبء عن الاقتصاد المصري بما يمكنها من القيام بدور في الشرق الوسط.

(1) حسين معلوم، المعونة الأمريكية لمصر الواقع والآفاق، السياسة الدولية، ع 130، القاهرة، أكتوبر 1997، ص111

(2) دينا جلال ابراهيم، دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكيةعلى الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص123-136

(3) محمد قدري سعيد، أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي، مرجع سابق، ص:141

وبناءًا على ما سبق، تم إلغاء ديون مصر العسكرية، فارتفع بذلك مجمل المعونة العسكرية حتى عام 1998 إلى 40 مليار دولار، ولم تتعرض المعونة العسكرية لبرامج الخفض نظرا لتماشيها مع الأهداف السابقة، في حين تعرضت البرامج التنموية لخطط الخفض.

ويبين تقرير صادر عن مكتب محاسبة الإنفاق الحكومي (GAO)[1]، بعنوان: «حاجة الدولة ووزارة الدفاع لتقييم كيف يحقق برنامج التمويل العسكري لمصر أهداف السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة» State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt Achieves U.S. Foreign Policy and Security Goals، أن المساعدات الأمريكية لمصر «تساعد في تعزيز الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة». وأوضحت أن من بين المصالح الأمريكية التي تم خدمتها نتيجة تقديم مساعدات لمصر:

- سماح مصر للطائرات العسكرية الأمريكية باستخدام الأجواء العسكرية المصرية، ومنحها تصريحات على وجه السرعة لحوالي 861 بارجة حربية أمريكية بعبور قناة السويس خلال الفترة من 2001 إلى 2005، وتوفيرها الحماية اللازمة لعبور تلك البوارج.
- قيام مصر بتدريب 250 عنصرا في الشرطة العراقية، و25 دبلوماسيا عراقيا خلال عام 2004.
- أقامت مصر مستشفى عسكريا، وأرسلت أطباء إلى قاعدة باجرام العسكرية في أفغانستان بين عامي 2003 و2005، حيث تلقى أكثر من 100 ألف مصاب الرعاية الصحية.
- الحفاظ على توازنات القوى داخل المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية

تضمن المعونة اعتماد القوات المسلحة المصرية على السلاح الأمريكي بشكل رئيس، وتضمن للولايات مراقبة التسليح المصري بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نذكر هنا تدخل الولايات المتحدة ضد توجهات استقلالية للمشير الراحل محمد عبدالحليم أبوغزالة «وزير الدفاع الأسبق»، الذي سعى لعقد صفقات تسلح مع دول أخري، خاصة كوريا، ويذهب البعض لوقوف واشنطن وراء الاطاحة به من منصبه بدعوي سعيه الي امتلاك أسلحة كيماوية.[2]

المعونة إذن من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، يتم توجيهها وفق أهداف الولايات المتحدة الإستراتيجية سواء كانت اقتصادية او سياسية أو عسكرية أو استخبارية،[3] ومع الانتشار الواسع لبرامج المعونة في مصر وتغطيتها لقطاعات واسعة وأنشطة عديدة تسهل عملية جمع المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة الأمريكية.

(1) متاح على الرابط: http://goo.gl/euYgL. وانظر الرابط: http://goo.gl/Pj3Bz

(2) ربيع شاهين، لغز المساعدات الأمريكية إلى مصر، الأهرام الاقتصادي، القاهرة 13 فبراير2012، متاح على الرابط: http://goo.gl/nCnhG

(3) كيرت تارنوف – لاري نويلز، المساعدات الخارجية، سبق ذكره

يشير بعض الباحثين لدور هيئة المعونة في التعاقد مع مئات من الأفراد والشركات على مشروعات بتسهيلات هائلة وصلت إلى إقراضهم بفائدة مؤجلة ٪1.5، بأقل كثيرًا عن الفائدة في البنوك المصرية، فتكونت طبقة مصرية مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة[1]، ومتوافقه مع أهدافها المتعلقة بمشروع «التسوية» والتطبيع، وأصبح لها من النفوذ ما يجعلها مؤثرة في توجيه التشريعات وعقد اتفاقيات، مثل اتفاقيات البترول والغاز والكويز والسياحة مع الكيان الصهيوني، وأدخلت الشتلات الزراعية الإسرائيلية إلى مصر[2]. وتجدر الإشارة إلى أن 160 ألف رجل أعمال يملكون 40 ٪ من ثروة مصر، وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2007 ويحصلون على ٪70 من الناتج المحلي السنوي مقابل ٪30 للعاملين بكافة تصنيفاتهم[3].

أهم الآثار الإيجابية للمعونة الأمريكية في مصر (1990-2010)

ساهمت المعونة الأمريكية في تجاوز آثار سنوات الحرب، وسد الفجوة في احتياطيات النقد الأجنبي، كما لعبت دورًا هاما في مشاريع البنية التحتية وتوفير الحاصلات الزراعية الاستراتيجية وإدخال طرق الزراعة الحديثة. وحتى خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة التي شهدت تراجع حجم المعونة، ظلت تحتفظ بنصيب الأسد بين باقي المعونات التي تتلقاها مصر، فبيانات البنك الدولي تشير خلال الفترة من 1991-2004 استحواذ المعونة الأمريكية على نسبة ٪43.25 من إجمالي المساعدات المقدمة لمصر من دول لجنة المعونة من أجل التنمية، بل إن العام 2004 بلغت نسبتها ٪59.8 من إجمالي المعونات المقدمة من تلك الدول[4].

على المستوى السياسي، فإن تتبُع تصويت مصر في مجلس الأمن على القضايا التي تمسها ومقارنته بتصويت الولايات المتحدة يُظهر استقلالية القرار المصري وعدم خضوعه أو تطويعه، بل إن الفترة التي شهدت ذروة المعونة الأمريكية في عقد الثمانينات كانت نسبة الاتفاق بين مواقف الطرفين في مجلس الأمن حوالي 60 بالمائة[5].

ونشير فيما يلي لتأثير المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر (الصحة والتعليم تحديداً)، بالإضافة لأثرها على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية (حجم الإدخار – الإستثمار – حجم الصادرات).

(1) مصطفى عبيد وخليل العنانى وصلاح شرابى، مستقبل المعونة الأمريكية لمصربعد ثورة يناير، بوابة الوفد الإكترونية، القاهرة 8أكتوبر2011، متاح على الرابط: http://goo.gl/01yjX

(2) محمد عصمت سيف الدولة، الكتالوج الأمريكي لمصر، القاهرة مارس 2009، دراسة منشورة على الرابط http://goo.gl/hWkbl

(3) محمد عصمت سيف الدولة، الاقتصاد المفترس، القاهرة 2011، مقال منشور على موقعه الخاص، متاح على الرابط: http://goo.gl/9kqS2

(4) علي محمد علي، المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر أثارها على الاقتصاد المصري(1991-2004)، مرجع سابق، ص 81-82

(5) زينب عبدالعظيم، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص:205

قطاعي الصحة والتعليم

يمكن القول أن قطاعي التعليم والصحة حظيا بزيادة مخصصاتهما في السنوات الأخيرة لكنها أقل من المطلوب، ولا يمكن إغفال ارتباط هذا التحسن بأهداف الإدارة الأمريكية المتعلقة بالحرب على الإرهاب، وتبني برامج يشعر بها المواطن، كما أن المساهمة في هذين المجالين مازالت بعيدة عن تطوير بنية حقيقية وتقتصر على التدريب والإرشاد في أغلب الأحوال، وتتركز على دعم القطاع الخاص والإصلاحات المالية المرتبطة ببرامج الخصخصة[1]، إضافة لشروط تتعلق بالتقدم في مشروع تحديد النسل، و«تطوير» مناهج التعليم حسب الرؤية الأمريكية.

ومن المهم هنا أن نبين أن برامج الصحة والتعليم رغم أن حصة كل منها هنا لا تتجاوز 4٪ بما يعادل مليار دولار تقريباً، إلا أن زيادة أهميتها في المرحلة الحالية رفع من حصتها في السنوات الأخيرة، وتُظهر البيانات الرسمية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[2] أن مجموع المعونات الاقتصادية بالفترة (2004-2009) تجاوزت 2 مليار دولار تم تخصيص 35 مليون دولار للتعليم و25 مليون دولار لبرامج دعم الديمقراطية من إجمالي المعونة السنوية البالغ 250 مليون دولار[3].

تظهر البيانات غياب التنسيق بين الاستثمارات الحكومية والمعونة، فالعلاقة تبادلية لا تكاملية، أي يتم توجيه المعونة لسد ثغرات الإنفاق الحكومي، وليس زيادة الإنفاق لتحسين معدلات الأداء.

يوضح الجدول (3) التغير في نصيب قطاع الصحة من إجمالي المعونة والاستثمارات الحكومية[4].

السنة	نصيب الصحة من إجمالي المعونة الأمريكية	نصيب الصحة من إجمالي الاستثمارات الحكومية
1990	2.62	2.47
1991	1.35	2.37
1992	3.89	2.37
1993	4.19	2.61
1994	5.43	2.81
1995	6.47	2.73
1996	6.06	3.01
1997	4.89	3.57
1998	2.21	4.34
1999	4.67	5.48
200	5.03	6.30
2001	4.39	5.81
2002	11.45	4.85
2003	4.58	4.51
2004	10.47	4.61
2005	4.60	4.80
2006	11.68	4.34
2007	5.79	3.43

جدول (3): نصيب قطاع الصحة من إجمالي المعونة الأمريكية والاستثمار الحكومي (٪) خلال 1990-2007

(1) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر، مرجع سابق، ص117.

(2) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الشراكة المصرية الأمريكية» الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية 2004-2009، مرجع سابق، متاح على الرابط: http://goo.gl/qrWWJ

(3) الشروق الجديد، المعونة الأمريكية لمصر بلا شروط في 2010، عدد السبت 2009/9/12، متاح على الرابط: http://goo.gl/8qwj1 - http://goo.gl/MF6bX

(4) سارة محمد الدمرداش، أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية، مرجع سابق، ص102-107.

ويقارن الشكل (2) بين مدى التوافق بين الإنفاق الحكومي والمعونة في نصيب قطاع الصحة[1].

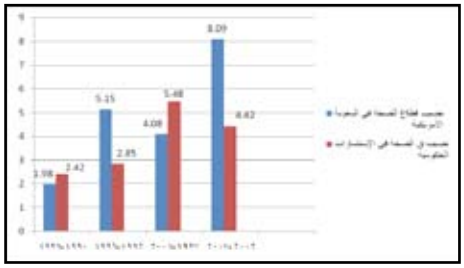

شكل: (2) نصيب قطاع الصحة من اجمالي ارتباطات المعونة ومن الإستثمارات الحكومية (متوسط فترات)

وتظهر بيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[2] إسهام برنامج المعونة في السنوات الخمس الأخيرة في قطاع الصحة والتي تتمثل في:

- تجديد 245 عيادة صحية.
- ٪26 انخفاض في عدد وفيات الأطفال الرضع.
- ٪31 انخفاض في عدد وفيات الأطفال دون الخامسة.
- ٪16 انخفاض في معدل وفيات النساء الحوامل.
- زيادة قدرها ٪92 في تغطية التحصين ضد الأمراض الرئيسية لجميع أطفال المصريين.
- تطوير بعض المستشفيات والعيادات في إطار برنامج القومي لمكافحة الأمراض المعدية.

وبالنسبة لبيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاصة بالتعليم، فتوضح أنه تم خلال السنوات الخمس الأخيرة[3]:

- بناء 34 مدرسة لزيادة التحاق الفتيات بالمدارس في المناطق المحرومة، مما أدى إلى إلتحاق 13600 من الطالبات.
- إنشاء مكتبات في جميع المدارس الحكومية وبلغ عدد كتبها 24 مليون كتاب.
- مشاركة 16000 مدرسة ابتدائية في برنامج لتحسين الأداء يقوم على معايير مصرية قومية.
- حصول 921 طالب على البكالوريوس أو الدرجات العليا في الجامعات الأمريكية والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

السنة	نصيب التعليم من إجمالي المعونة الأمريكية	نصيب التعليم من إجمالي الاستثمار الحكومي
1990	3.64	4.10
1991	0.88	4.09
1992	2.34	5.45
1993	1.04	7.03
1994	2.23	8.07
1995	2.44	8.75
1996	3.09	7.62
1997	5.77	7.01
1998	2.02	8.03
1999	0.21	8.25
2000	7.93	8.94
2001	4.59	9.93
2002	000	10.69
2003	9.88	8.01
2004	12.31	5.95
2005	5.13	5.47
2006	28.08	4.84
2007	19.90	5.01

جدول (4): تغير نصيب قطاع التعليم من إجمالي المعونة والاستثمار الحكومي (٪) 1990-2007

(1) نفس المرجع 108

(2) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية 2004-2009 http://goo.gl/nLuQ3

(3) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية 2004-2009، متاح على الرابط: http://goo.gl/zsjdX

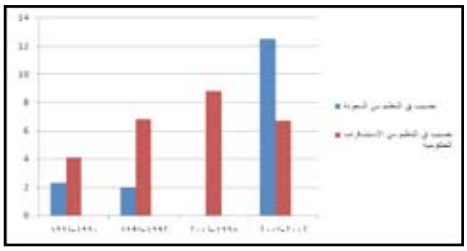

شكل(3): نصيب قطاع التعليم من اجمالي ارتباطات المعونة ومن الإستثمارات الحكومية (متوسط فترات)

أثر المعونة على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الكلية

خلال الفترة من 1991 -2004، تخلص دراسة حديثة إلى وجود علاقة طردية بين المعونة من جانب ومعدل النمو الاقتصادي وحجم الإستثمار والصادرات من جانب آخر خلال الفترة المحددة. ولكن مع تحقق قانون تناقص الغلة أي أنها زيادة متناقصة، يظهر التأثير الإيجابي الطردي للمعونة على النمو نتيجة زيادة حجم الاستثمار والصادرات(1).

وتوضح بيانات الوكالة الأمريكية إسهامات المعونة في السنوات الخمس الأخيرة(2):

- إنشاء هيئة حماية المستهلك.
- تعزيز نظام حقوق الملكية الفكرية، بتقليص فترة تسجيل العلامة التجارية من 48 إلى 12 شهر، ومن 60 إلى 34 شهر للحصول على براءة اختراع.
- زيادة في إيرادات الضرائب بنسبة 40٪ في عام واحد نتيجة إصلاح الهيكل الضريبي.
- زيادة تراكمية تبلغ 216٪ منذ عام 2004 في عدد المقترضين لتمويل مشاريع صغيرة.
- منح 296 من شركات القطاع الخاص 415 مليون دولار لتمويل واردات من الولايات المتحدة.

ويمكن إجمال نفقات المعونة على القطاعات المختلفة في الجدول التالي(3):

القطاع	المخصصات بالمليار دولار	ملاحظات
النمو الاقتصادي	15.7	برنامج الخصخصة- الخدمات المصرفية والتمويل العقاري- تطوير الموانئ وإجراءات الجمارك- قطاع الزراعة- حماية التراث الثقافي- تحسين إدارة الموارد الطبيعية (النيل- البحر الأحمر- التلوث الحضري والصناعي- كفاءة الطاقة).
الصحة	0.9839	برنامج تنظيم الأسرة- برنامج الصحة الإنجابية- مكافحة الأمراض المعدية والمستوطنة والأوبئة
التعليم	1.14	تدريب المعلمين والمدراء- بناء المدارس في الريف- المكتبات المدرسية- نظم إدارة المعلومات
البنية التحتية	5.75	المرافق- مشروعات البنية التحتية
الديمقراطية والمجتمع المدني	1.13	الإصلاح القضائي(المحاكم والتعليم القانوني)- المنظمات الشعبية-التدريب الصحفي والإعلام المرئي- زيادة فرص النساء والفئات المحرومة من العدالة

جدول (5) مخصصات المعونة الأمريكية في الفترة من (1975-2010)

(1) علي محمد علي، المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر ...، مرجع سابق، ص34

(2) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الشراكة المصرية الأمريكية « الإنجازات المشتركة خلال الخمس سنوات الماضية 2004-2009، متاح على الرابط: http://goo.gl/P9YKw

(3) الموقع الرسمي لهيئة المعونة: http://goo.gl/SXYDc

ثالثا: مستقبل المعونة في مصر الثورة

لاشك أن المزاج العام في مصر لا يقبل استمرار نمط من العلاقة مع الولايات المتحدة يراها غالبية المصريين تنتقص من سيادة واستقلال القرار المصري[1]، ولاستشراف مستقبل المعونة، نشير لمحددات الموقف الأمريكي من استمرار البرنامج وفق تحقيقه المصالح الأمريكية المتمثلة في:

- الحفاظ على أمن إسرائيل وتأمين حدودها مع غزة. وتتعرض مصر لضغوط أمريكية إسرائيلية تتعلق بهدم الأنفاق وإحكام الحصار حول غزة وًالجدار العازل بين مصر وغزة. ظهر هذا واضحًا في مشروع قانون لمجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ 22 سبتمبر 2011، ينص على ربط المعونة بتقديم الخارجية الأمريكية تأكيدها على قيام مصر بالزاماتها المتعلقة بمعاهدة السلام ومكافحة الإرهاب[2]، بل وطالب بعض نواب الكونجرس بإلزام مصر توجيه جزء من المعونة العسكرية لتسيير دوريات عسكرية رقابية على الحدود مع غزة وإلا توقفت المعونة.[3]
- الامتيازات المترتبة على تقديم المعونة لمصر، لذا حذر رئيس هيئة الأركان العسكرية الأمريكية المشتركة (مارتن ديمبسي Martin Dempsey) في جلسة استماع بالكونجرس، من أن قطع المعونة يفقد الولايات المتحدة ما تتمتع به من مزايا باعتبارها (الضمان) لاستخدام القوات الأمريكية المجال الجوي المصري، ولامتيازات العبور بقناة السويس[4]، ومن الناحية الاقتصادية تستفيد الولايات المتحدة من ربط المعونة بالتقدم في برنامج الخصخصة، وتبني سياسات السوق الحرة، ودعم القطاع الخاص مقابل تقليص وتفكيك القطاع العام.
- تضمن المعونة للولايات المتحدة بقاء القوات المسلحة المصرية تحت السيطرة، فبرنامج المعونة يجعل القدرات التسلحية للجيش المصري رهينة الرؤية الأمريكية لتوازنات القوى بالمنطقة، ويجعلها على إطلاع مباشر ودائم بتوجهات القوات المسلحة وعقيدتها وخططها المستقبلية، وهذا ما حذر منه (مارتن ديمبسي) في جلسة الكونجرس المشار إليها، حيث حذر من أن خطورة قطع المعونة هي إبعاد الأجيال القادمة في الجيش

(1) يعارض حوالي 7 من كل 10 مصريين شملهم استطلاع أجرته مؤسسة جالوب في ديسمبر 2011 المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر كما يعارضون إرسال مساعدات مباشرة لمنظمات المجتمع المدني، في الوقت الذي توافق نفس النسبة تقريبًا على الدعم العربي كبديل عن المعونة الأمريكية. راجع الرابط: http://goo.gl/8OXrg

(2) جيرمي شارب، مصر في مرحلة انتقالية (Egypt in Transition)، مرجع سابق.

(3) مصطفى عبيد وخليل العنانى وصلاح شرابى، مستقبل المعونة الأمريكية لمصر بعد ثورة يناير، بوابة الوفد الإكترونية، القاهرة 8 أكتوبر 2011، متاح على الرابط: http://goo.gl/01yjX

(4) إيجيبت إندبيندنت، متاح على الرابط: http://goo.gl/2JrtU

المصري عن الولايات المتحدة[1].

- توفر المعونة غطاءًا لعمل العشرات وربما المئات من فرق جمع المعلومات في مصر، فبيانات قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والاستثمار والنقل يتم جمعها بصورة كاملة تحت غطاء الدراسات المشتركة، وتصبح متاحة للحكومة الأمريكية. نتفهم إذن تصريح (ديفيد وولش)، مساعد وزير الخارجية الأمريكية «إن قطع المعونة سيكون ضارا جدا بمصالحنا القومية».[2]

أما محددات الموقف المصري، فهي:

- لا يمثل قطع المعونة الاقتصادية الأمريكية تهديدًا حقيقيًا للاقتصاد المصري، حيث لا تمثل أكثر من 1.7٪ من إجمالي قيمة المعونة. حتى في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر، لا يمكن الإعتماد على قيمة المعونة الاقتصادية لتجاوز هذه الأزمة مع خضوعها لأولية الإنفاق الأمريكي وليس أولويات الاقتصاد المصري.
- لا يمكن تجاهل أهمية القمح الأمريكي في المرحلة الحالية، خاصة مع سياسات تخفيض زراعة القمح المصري، التي مارست الولايات المتحدة ضغوطًا من أجل تطبيقها، حيث اشترطت سياسة التصدير بقدر الاستيراد (policy of exporting so as to import) زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل المصدرة للخارج[3]، مما أفقد مصر حقها التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، وهو ما يضع مصر أمام تحدي توفير مصادر للقمح، مع تبني سياسات اكتفاء ذاتي في المستقبل.
- تمثل المعونة العسكرية الأمريكية أهمية كبيرة للقوات المسلحة المصرية، حوالي ثلثي الإنفاق العسكري المصري خلال الفترة (1999-2005)، كما أن اعتماد الجيش المصري على السلاح الأمريكي بشكل شبه حصري لسنوات طويلة يجعل من الصعب التخلي فجأة عن برامج التعاون العسكري لاستمرار الحاجة للتدريب والصيانة.

ترجح المحددات السابقة تمسك الطرفين استمرار برنامج المعونة برغم التوترات السياسية التي بلغت ذروتها باندلاع قضية منظمات التمويل الأجنبي في مصر، كما تعكس سر مواقف البنتاجون الحريصة على استمرار المعونة. وهو ما يجعل احتمال تجاوز التهديدات بقطع المعونة حفاظًا على مصالح حقيقية للولايات المتحدة احتمالا راجحا، خاصة وأنه لا يُتوقع مواقف تصادمية مع الولايات المتحدة في ظل المواقف المعلنة من التيارات السياسية في مصر بعد الثورة.

(1) نفس المرجع

(2) مصطفى عبيد وخليل العنانى وصلاح شرابى، مستقبل المعونة الأمريكية لمصربعد ثـورة يناير، بوابة الوفد الإكترونية، القاهرة 8أكتوبر2011، متاح على الرابط: http://goo.gl/01yjX

(3) آريان ناصيف، هل تساعد المعونة الأمريكة مصر؟ دراسة منشورة على الرابط: http://goo.gl/C92rc

الخلاصة

تستفيد مصر بشكل كبير من المعونة العسكرية في الحصول على بعض الأسلحة النوعية وتدريب الضباط المصريين. أما اقتصاديًا فقد ساهمت في تمويل بعض القطاعات والأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، مع تقديم القروض بشروط ميسرة، كما ساهمت في توفير بعض المواد الغذائية، كالقمح وبعض المنتجات الحيوانية بشروط أيسر من السوق التجارية[1]. كماساعدت بشكل جيد في تخفيف عبء البنية الأساسية من صرف صحي وإسكان ومرافق عامة ومشروعات الطاقة. اتجاه المعونة في السنوات الأخيرة لزيادة دعم مجالات الصحة والتعليم.

في المقابل، تناقصت الأهمية النسبية للمعونة في السنوات الأخيرة مع تناقص قيمتها الفعلية وتراجع إسهامها في إجمالي موارد النقد الأجنبي وتراجع نصيب الفرد منها.

تتجه خطط خفض المعونة في الغالب للبرامج التنموية بينما تحافظ برامج أخرى أكثر أهمية للولايات المتحدة على ثبات نسبي في حصتها، وتظهر تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة سوء توزيع مخصصات المعونة على المناطق والمحافظات في مصر وعدم مراعاة أولويات ذلك[2]، مع غياب التنسيق بين برنامج المعونة وأولويات خطط الحكومة المصرية للتنمية.

لا يمثل قطع المعونة الاقتصادية الأمريكية تهديدًا حقيقيًا للاقتصاد المصري، حيث لا تمثل أكثر من 17% من إجمالي قيمة المعونة.

الشروط المهيمنة على المعونة تخرج المعونة عن إطارها وتحولها أحيانا كثيرة إلى عبء. تستخدم الولايات المتحدة المعونة كآداة ضغط سياسي، فيتم زيادة أو خفض قيمتها حسب مواقف أو شروط معينة تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية (مثل حرب الخليج – الاتفاق مع البنك الدولي وبرنامج الخصخصة).

إجمالًا لم ينتج عن المعونة تنمية اقتصادية حقيقة، أو تغير في أوضاع الفقر والأمية والصحة يتناسب مع حجمها، أو حتى يبرر الضغوط الأمريكية المصاحبة لها، مما يدفع البعض للقول أنها كانت معونة للنظام الحاكم، وطبقة رجال أعمال المساندة[3]، وليست معونة تهدف لإصلاح أحوال المصريين.

في ضوء ما سبق، ينبغي صياغة رؤية مشتركة مع الجانب الأمريكي حول:

(1) لمزيد من التفصيل انظر: دينا جلال، المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا؟، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 1988

(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية مصر2008،ص42، و تقرير التنمية البشرية مصر2005، ص77-109

(3) تجدر الإشارة إلى أن 160 ألف رجل أعمال يملكون 40 ٪ من ثروة مصر وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2007 يحصلون على 70 ٪ من الناتج المحلى السنوى مقابل 30٪ للعاملين بكافة تصنيفاتهم. أنظر: محمد عصمت سيف الدولة، الاقتصاد المفترس، القاهرة 2011، مرجع سابق، متاح على الرابط: http://goo.gl/9kqS2

- تعديل الشروط المقيدة الخاصة ببرامج المعونة الاقتصادية، بما يحفظ حق مصر في الاختيار بين البدائل الاقتصادية المتاحة وبما يخدم مصلحة شعبها.
- أن يتم تخصيص مجالات المعونة حسب أولويات التنمية في مصر وليس وفق شروط أمريكية.
- وضع تصور استراتيجي تكون فيه المعونة مصدرًا لتطوير بعض القطاعات العسكرية والمدنية، وليست تبرعا يتم الحصول عليه سنويا باعتباره (أفضل من لا شيء).
- أن تتكفل الحكومة المصرية بمراقبة إنفاق مستحقات المعونة، وأن تقتصر بعثة المعونة في مصر على الحد الأدنى الضروري من الخبراء.

أما مصرياً، فعلى صانع القرار في الفترة المقبلة العمل على استراتيجية تتبنى خلق البدائل المناسبة اقتصاديًا وعسكرياً، على النحو التالي:

- تبني خطط الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجة خاصة القمح، وعدم استمرار الاعتماد على برنامج المعونة.
- تشجيع وجذب الاستثمارات العربية والآسيوية، وتوسيع التعاون التجاري مع تلك الدول.
- استمرار التعاون العسكري مع الولايات المتحدة في إطار استقلال القرار الوطني، وإنهاء الوضع الحصري للولايات المتحدة كمصدر لتسليح الجيش المصري.
- إحياء مشروع التصنيع الحربي، والتعاون في هذا المجال مع خبرات دول أخرى مثل تركيا وباكستان والبرازيل وإيران والصين وروسيا، على سبيل المثال.